



المنظمة العربية للتنمية الزراعية

كلمة معالي الدكتور / طارق بن موسى الزدجالي
مدير عام المنظمة العربية للتنمية الزراعية

في حفل افتتاح اللقاء القومي حول الزراعة التعاقدية مع صغار المزارعين

مقر المنظمة العربية للتنمية الزراعية / الخرطوم / جمهورية السودان
20-1-2015م - 11-1-1436هـ الموافق

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على نبيه الصادق الأمين
محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

وزير الاستثمار - المجلس الأعلى للاستثمار.
جمهورية السودان.
وزير الزراعة والري - جمهورية السودان.

معالي الأخ الدكتور، مصطفى عثمان إسماعيل

معالي الأخ الدكتور، إبراهيم محمود حامد

أصحاب المعالي والسعادة
الأفاضل المشاركون ممثلو الدول العربية
الأفاضل المشاركون من الخبراء والاتحادات والشركات
الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،،،

أما بعد، فاسمحوا لنا أن نرحب بكم في المقر الرئيس لمنظمتكم
العربية للتنمية الزراعية في الخرطوم الذي أرحب بتواجدكم فيه

معنا في هذا اليوم الجميل ونحن نحتفل بافتتاح أعمال اللقاء القومي حول الزراعة التعاقدية مع صغار المزارعين في الوطن العربي، هذا اللقاء الذي يشرفه بالرعاية معالي الدكتور / مصطفى عثمان إسماعيل - وزير الاستثمار بالمجلس الأعلى للاستثمار في جمهورية السودان كما يشرفه بالحضور معالي المهندس / إبراهيم محمود حامد وزير الزراعة والري في جمهورية السودان، فلهمَا كل التقدير والعظيم من الامتنان.

أصحاب المعالي / الحضور الكريم ،،،

نجتمع في هذا اللقاء المهم لنبحث التجارب العربية المختلفة في الزراعات التعاقدية، لنقف على مكامن القوة والضعف فيها، وفرص مساهمتها الفاعلة في النهوض بالتجارة الزراعية العربية البينية والأمن الغذائي العربي، مع ضرورة الإشارة إلى المهدّدات في هذا الشأن.

إن الزراعة التعاقدية - كما هو معلوم - هي طريقة للإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني بالإضافة إلى الإنتاج السمكي، وتعتمد على إبرام اتفاق بين المشتري والمنتج الزراعي.

وهناك نماذج مختلفة للزراعة التعاقدية، ولكن يجب الإحاطة أن نجاح هذا النوع من الزراعة يستند إلى الثقة والتفاوض المنصف بين الطرفين المتعاقددين، والجذوى الاقتصادى ونوع الحواجز التي يمكن تقديمها، وقوانين ولوائح وإجراءات تنفيذ الزراعة التعاقدية وإدارة المخاطر، وأمكانية نقل التقانة، وكذلك إجراء الدراسات التحليلية والتخطيط السليم والمتابعة الفاعلة ولكن قد يكون العامل المهم جداً والأهم الذي من شأنه زيادة فاعلية ومساهمة الزراعة التعاقدية في التنمية الزراعية العربية والأمن الغذائي العربي هو توفير مناخ الاستثمار المناسب ورعاية الطرف الثالث (الحكومات) لهذا النوع من الزراعة.

إن وضع كل هذه العوامل في الاعتبار - بالإضافة إلى أمور أخرى - عند تنفيذ الزراعة التعاقدية يحمي مصالح صغار المزارعين كما يحمي مصالح المشترين.

أصحاب المعالي والسعادة،،،

الحضور الكريم،،،

بما أن الاستثمار الزراعي العربي المباشر داخل الوطن العربي محدود وليس بالمستوى المطلوب وذلك لعوامل معدودة من بينها مناخ

الاستثمار و بما أننا في الوطن العربي مهتمون بضرورة زيادة حصة الإنتاج العربي المستدام في المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية وذلك تعزيزاً لأمننا الغذائي، وقد تم ترجمة هذا الاهتمام من خلال الموافقة على البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي الذي أطلقته القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بالكويت في عام 2009م، وللمبادرات العربية الرامية لتحقيق الأمن الغذائي العربي وعلى رأسها مبادرة الملك عبد الله للاستثمار الزراعي السعودي في الخارج، ومبادرة فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير للاستثمار الزراعي العربي في السودان للمساهمة في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي العربي، وكذلك المخططات والبرامج الأخرى في الدول العربية.

فإننا نرى بأن تفعيل وتوسيع وتأطير الزراعة التعاقدية على المستوى القطري والقومي العربي وبخاصة في مجال الثروة الحيوانية، سوف يكون رافداً مهماً للأمن الغذائي العربي ويقلص الفجوة الغذائية العربية ويزيد من التجارة الزراعية البينية على المستوى العربي.

ولتعميم هذا النوع من الزراعة والتوسع فيه وزيادة كفاءته، فإنه من المهم الترويج له عند القطاع الخاص وتشجيعه على الدخول في هذا النوع من التعاقد وتوفير الأطر والحماية القانونية لكافة المتعاقدين سواءً كان ذلك على المستوى الوطني أو القومي.

وفي الختام أكرر الشكر الجزييل والتقدير العظيم لأصحاب
المعالي الوزراء لتشريفهم حفل افتتاح هذا اللقاء، وأجزل
الشكر لأصحاب المعالي والسعادة وكافة المشاركين في
أعمال هذا اللقاء العربي المهم.

دمتم جميعا في حفظ الله ورعايته،
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته